

## فصلٌ جديدٌ في العلاقات اليابانية - السودانية والشراكة اليابانية - الأفريقية المتنامية

### خطاب ذكرى اليوم الوطني الياباني، مقدم من سعادة السفير هاتوري

يصادف اليوم، 23 فبراير 2021، الذكرى 61 لميلاد صاحب الجلالة إمبراطور اليابان ناروهيتو. لذا، أود إغتنام هذه الفرصة لأهنئ بالذكرى السنوية لصاحب الجلالة الإمبراطور وأن أشارككم تمنياتي بدوام الازدهار لبلادنا وللعائلة الإمبراطورية. وكإحياءٍ لذكرى هذا اليوم الاحتفالي، أود أن أعبر، كسفيرٍ لليابان في السودان، عن خالص امتناني لأصدقاء اليابان في السودان الذين يتعاونون مع بلادنا ويدعمونها، وكذلك للشركاء الدوليين الذين نسعى معهم لتحقيق هدفنا المشترك الذي يتمثل في المساهمة في تنمية السودان وإفريقيا بصورة أفضل.

يتغير المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في السودان بوتيرة أسرع مما كان في الماضي. ويعتبر إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، في ديسمبر الماضي، دليلاً على المساعي الحثيثة للحكومة الإنتقالية السودانية منذ انبثاقها في عام 2019. كما ترمز الإصلاحات الحكومية الجارية، في إطار عملية إعفاء الديون الخارجية، إلى عزم الحكومة على إنخراط البلاد مرةً أخرى في الساحة الدولية من أجل الحصول على فرصٍ أوسع للمساعدات الإنمائية والقروض متعددة السنوات. على الرغم من التأثير المدمر لوباء كوفيد 19، فإن السودان ما زال يواصل مسيرته نحو حقبةٍ جديدة.

لا شك أنه بالتزامن مع إعادة اندماج السودان تدريجياً في الساحة الاقتصادية والمالية الدولية، بدأ زخمٌ إيجابيٌ لتنشيط الأنشطة التجارية العابرة للحدود مع السودان في عددٍ من البلدان. بمجرد الإختفاء التام للصورة السابقة المعيبة عن البلاد، ستبدأ العديد من الشركات الخاصة من مختلف بلدان العالم في النظر للسودان كوجهةٍ تجاريةٍ واستثماريةٍ مربحة. ولتمتع السودان بأراضٍ شاسعةٍ للإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية الأخرى - وغني عن الذكر توفر القوى العاملة فيه - فقد بدأ الكثير من المستثمرين الأجانب النظر لما يمكن أن تعدهم به إستثماراتهم المبكرة في هذا البلد من أرباح كبيرة.

اليابان، بالطبع، ليست استثناءً. في عهد النظام السابق، لم تُبدِ غالبية الشركات اليابانية اهتماماً كبيراً بإجراء معاملاتٍ مباشرةٍ مع السودان وقطاعاته الخاصة المحلية. مع ذلك، بعد سقوط النظام القديم، وخاصةً مع حذف اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، تلقت سفارتنا العديد من الاستفسارات من الشركات اليابانية التي ترغب في توسيع نطاق أعمالها

في السودان. ونظرًا لوجود العديد من رواد الأعمال السودانيين الذين يحققون أو حتى يتجاوزون المعايير الدولية ، فإنني أرى أنه، عندما يتم حل المشكلات الهيكلية، ستكون هناك فرصة كبيرة لتسهيل تكوين الشركات اليابانية الخاصة لشراكات مع شركائها السودانية وأرى أنه من واجبي العمل على تجسير التعاون النشط بين الجانبين.

صحيح أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب معالجته وتحسينه في السودان، من أجل خلق بيئة أعمال مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل إصلاح نظام معاملات الصرف الأجنبي، إلا أن اليابان تقدّر الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الإنتقالية، وإن كانت موجهة، للقيام بالإصلاحات المختلفة من أجل التنمية المستقبلية لهذا البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوة الحالية في الإصلاح التشريعي المحلي مثل تعديل قانون الاستثمار، والذي نعلم أنه الآن قيد المناقشة. نأمل أن يفي التعديل بمعايير المستثمرين الأجانب وأن يتم تنفيذ بنوده بصرامة.

علاوة على ذلك، يسعدنا رؤية النجاح الكبير الذي حققته الحكومة الإنتقالية في عملية السلام، من خلال التوقيع على إتفاق جوبا للسلام في أكتوبر الماضي. نتوقع أن يتم الإبرام الكامل لإتفاق السلام الشامل في المستقبل القريب لوضع حدٍ للإقتتال الداخلي بصورةٍ دائمة.

يواجه السودان الآن بعض التحديات الإنسانية الناشئة حديثاً، مثل كوفيد 19، وتدفق اللاجئين الإثيوبيين، والمخاوف بشأن زيادة المخاطر الأمنية في دارفور بعد انسحاب اليوناميد. لذا فإنه بالإضافة إلى تخصيص اليابان مؤخراً لمبلغ 3.3 مليون دولار أمريكي، للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، للإستجابة لأزمة اللاجئين الإثيوبيين، فقد قررت حكومة اليابان تمويل 10 مشاريع إنسانية دولية في السودان بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 16 مليون دولار أمريكي. مع التركيز على تدابير الوقاية من كوفيد 19، تغطي هذه المشاريع الممولة من اليابان مجموعةً واسعةً من الأنشطة الإنسانية العاجلة، مثل توفير الطارئ للغذاء، والماء، والصرف الصحي، وتوفير المأوى للأشخاص المتعرضين للخطر، وكذلك للاجئين والنازحين وغيرهم من الفئات الضعيفة اجتماعياً. كما تساهم هذه المبالغ في تعزيز برنامج دعم الأسرة في السودان. تقدم بعض المشاريع أيضاً تدريبات عاجلة على المهارات أو خلق فرص عمل لتحقيق الترابط التنموي والإنساني المتصور لتحقيق التنمية الأفضل والأكثر استدامة للسودان.

أما بالنسبة للدعم المباشر الذي نقدمه للسودان، فمن الجدير بالذكر بدء ثلاثة مشاريع بمنح يابانية. أحدها يهدف إلى تعزيز قدرات الصيانة والتنسيق لهيئات إمدادات المياه، بميزانية تبلغ 9.6 مليون دولار أمريكي. سنقوم أيضاً بتوفير 11.8 مليون دولار أمريكي لمشروع

إدارة النفايات، الذي توفر من خلاله مركبات جمع النفايات وغيرها من التحسينات التيسيرية. أخيرًا وليس آخرًا، ونظرًا لوجود طلبٍ متزايدٍ على الخدمات الصحية الطارئة في السودان، الذي توشك طاقته الطبية على الإنهيار في خضم أزمة كوفيد 19، فإن اليابان ستوفر سيارات إسعاف وسيارات مبردة لتوصيل اللقاحات بما يعادل 2.85 مليون دولار أمريكي.

بتحويل نظرنا إلى القارة الإفريقية برمتها، فنرى أن العلاقة بين اليابان وإفريقيا تتطور بسرعة. منذ ديسمبر الماضي، زار وزير الخارجية الياباني السيد موتيجي ست دول إفريقية، هي تونس وموزمبيق وجنوب إفريقيا وموريشيوس والسنغال وكينيا، لأول مرة بعد توليه منصب وزير الخارجية. وافقت اليابان على التعاون مع جميع حكومات هذه البلدان لتحقيق رؤية "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة"، وهي السياسة الإستراتيجية التي تربط القارات النامية في آسيا وإفريقيا من خلال (1) تعزيز وتأسيس سيادة القانون، وحرية الملاحة والتجارة الحرة؛ (2) السعي لتحقيق الازدهار الاقتصادي؛ (3) الالتزام بالسلام والاستقرار. علاوةً على ذلك، ونظرًا لتضرر اليابان وجميع الإقتصادات الإفريقية بشدة من جائحة كوفيد 19، وافقت جميع الحكومات على زيادة تعزيز علاقة الأعمال التجارية والاستثمارية مع بعضها البعض لتنشيط علاقاتها الاقتصادية في سياق ما بعد كوفيد. وفي هذا الصدد، أعلنت اليابان عن إرسال بعثاتٍ من القطاعين العام والخاص وإجراء تحاورات تجارية مع بعض الدول المذكورة أعلاه.

وعند الحديث عن العلاقات متعددة الأطراف، فإنه من المقرر عقد الدورة الثامنة من مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية بإفريقيا، تيكاد 8، في عام 2022 في تونس، والذي ستتم خلاله مناقشات جادة بشأن سياسات التنمية الشاملة وتوسيع التبادلات التجارية بين العالم وإفريقيا. تناشد الحكومة اليابانية الدول الإفريقية للعمل معًا لمشاركة القيم العالمية وكذلك لتأكيد دوافع النمو. في آخر مؤتمر، تيكاد 7، في عام 2019، أطلق رئيس الوزراء السابق أبي "النهج الجديد للسلام والاستقرار في إفريقيا" والذي تلتزم اليابان بموجبه بالمساعدة في تحقيق الأنظمة القضائية والحكومية والتشريعية المستقرة والأمنة. نظرًا لأن تحقيق السلام هو شرط أساسي لإفريقيا من أجل تعزيزها داخلياً وتعزيز أعمالها مع الخارج، فإن كيفية تحرير هذه القارة من المخاوف الأمنية الدائمة ستكون محورًا مستمرًا للمساعدة اليابانية لإفريقيا، وأنا متأكد من أن هذا هو النهج نفسه المطلوب تنفيذه عند معالجة القضايا التي تواجه الفترة الانتقالية في السودان حاليًا. الآن، وبعد أن تخلصت إفريقيا من تسميتها التقليدية الخاطئة باعتبارها المتلقي المعتاد للدعم الخيري، وبدأت تكشف عن نفسها كشريكٍ تجاريٍّ منتج، فأنا

متأكد من أن التزامنا بإستقرار هذه القارة بأكملها سيكون ذا تأثير إيجابي ضخم، ليس فقط على البلدان الإفريقية، ولكن أيضاً على الإقتصاد العالمي بأسره.

لا يزال شبح الفيروس القاتل يطارد العالم، وتعافي الذين تضرروا منه، والذي لا يختص بتعافي صحتهم فقط وإنما أيضاً بسبل عيشهم وأعمالهم، يظل القضية الأكثر أهمية لعام 2021. مع الصبر والتصميم الراسخ يمكن للإنسانية أن تتغلب بالتأكيد على هذا المأزق، وفي وقت مواجهة هذه المشاق، تتزايد أهمية التعاون الدولي. ستظل حكومة اليابان ملتزمة بإستمرار بتحقيق التنمية المستدامة والتطور عالي الجودة لإفريقيا عبر جميع النوافذ المتاحة. أختتم مقالتي هذه بالوعد بأن تلعب اليابان كلا دورها كداعم إنمائي و إنساني موثوق به، وكشريك تجاري واستثماري للسودان من أجل إزدهار مستقبله.